



حجم وسكان المستوطنات الإسرائيلية

تعكس الخريطة رقم ٣ نفس الصورة السابقة، التي ميزت سياسة «القبضة الحديدية» من التجزئة والعزل المفروضة على الفلسطينيين من خلال المستوطنات. وتتناول هذه الخريطة الأبعاد الحقيقية لحجم والوزن الديموغرافي للمستوطنات الآخذة في الازدياد. إن الإقرار بهذه الأبعاد يشكل مطلباً أساسياً مسبقاً لحساب ما يمكن أن تكون له حاجة من أجل إزالة العقبات التي تسببها هذه المستوطنات.

إن مجرد نظرة عابرة على الخريطة والجدول والأشكال البيانية المصاحبة لها تفضي إلى مشاهدات مذهلة:

* الغالبية العظمى (٨٥٪) من مستوطنات الضفة الغربية، باستثناء تلك المقامة في القدس الشرقية، صغيرة جداً من حيث حجم السكان والطاقة الاستيعابية؛ حيث أن أكبر هذه المستوطنات يمكن مقارنتها بالقرى الصغيرة المقامة على مساحة ١ كم، بمتوسط عدد سكان قدره ٧٠٠ شخص.

* أقلية ضئيلة من المستوطنات (١٥٪) - حوالي ٢٠ مستوطنة - تشابه البلدات الصغيرة، التي يبلغ متوسط مساحتها ضعف حجم المجموعة الأولى لكن مع كثافة سكانية أكبر بمتوسط قدره ٦,٠٠٠ مستوطن. وقد تم منح اثنتين من هذه المستوطنات وضع المدينة - معاليه أدوميم وأريئيل - بمتوسط استيطاني يتجاوز ٢٥,٠٠٠ و ١٦,٠٠٠ مستوطن، على التوالي، بينما تأخذ أربع مستوطنات أخرى - جفعات زئيف، وموديعين عليت، وبيطار وإفرا - في التطور لتصبح بلدات صغيرة، ويتراوح عدد المستوطنين فيها بين ١٠,٠٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ مستوطن.

* توضح الخريطة بطلان الخدعة الإسرائيلية في التمييز بين المستوطنات المقامة في الضفة الغربية وتلك التي تم ضمها إلى القدس، متجاهلة بذلك الإجماع الدولي فيما يتعلق بأن منطقة القدس تشكل جزءاً لا يتجزأ من الضفة الغربية المحتلة. تشمل هذه المجموعة حوالي عشرة مستوطنات في منطقة بلدية القدس تضم في مجملها نصف عدد المستوطنين القاطنين في مستوطنات الضفة الغربية، حيث أن كثافة هذه المستوطنات لا توازيها كثافة مقارنةً بالمستوطنات الأخرى، وتحتل ما مساحته أقل من ٢٪ من مساحة الضفة الغربية.

يسكن النصف الآخر من المستوطنين الإسرائيليين في مستوطنات مقامة خارج حدود بلدية القدس. وعلى الرغم من أن المساحة التي أقيمت عليها هذه المستوطنات تفوق المساحة التي يحتلها مستوطنو القدس بمعدل سبعة أضعاف (بسبب طبيعتها كضواحي حدائق ومنتزهات)، إلا أن هذه المستوطنات - بما في ذلك الطرق المؤدية إليها - تستهلك فقط ٤,١٪ من مساحة الضفة الغربية، مما يجعل إجمالي النسبة المؤوية للمساحة التي أقيمت عليها هذه المستوطنات تبلغ ٦,١٪، بما فيها المستوطنات المقامة في القدس الشرقية.

تشكل «الكتل الاستيطانية» التي كانت حكومة باراك ترغب في ضمها إلى إسرائيل كجزء من اتفاقية الوضع الدائم قرابة ثلث مساحة جميع مستوطنات الضفة الغربية، وتضم ٧٠٪ من إجمالي عدد المستوطنين غير المقيمين في القدس. وعند دمج عدد أولئك المستوطنين المقيمين في القدس، يرتفع هذا الرقم ليشكل ٨٥٪ من جميع المستوطنين، مما يجعل إجمالي عدد المستوطنين المقترح ضمهم إلى إسرائيل حوالي ٣٣٠,٠٠٠ مستوطن. وعند اقتطاع أولئك المستوطنين الذين يشكلون ما نسبته ١٥٪ من مجموع المستوطنين الذين لا يعيشون في القدس أو في الكتل الاستيطانية وإنما في مستوطنات بعيدة، فإن مطالبة إسرائيل بضم منطقة الضفة الغربية التي لا تشمل القدس تنخفض إلى ٦,٠٪، وحتى عند دمجها مع نسبة ٢,٠٪ من الضفة الغربية المدعومة بمستوطنات القدس، فإن النسبة ستبلغ فقط ٨,٠٪.

تبين هذه النسبة، عند مقارنتها بالحد الأدنى من مساحة ٦٪ المقترح ضمها من قبل حكومة باراك، مدى التوسع الذي ترمي إليه إسرائيل على شبكة المستوطنات الحالية.